الأمم المتحدة

A/62/419/Add.9

الجمعية العامة

Distr.: General
12 December 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٥٤ (ط) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة تامار **تشيتانافا** (جورجيا)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٤ من جدول الأعمال (انظر A/62/419، الفقرة ٢). واتُخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ط) في الجلستين ٢٣ و ٣١ المعقودتين في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/62/SR.23 و 31).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/62/L.19 و A/C.2/62/L.44

٢ – في الجلسة ٢٣ المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، عرض ممثل باكستان، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ”تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية“ (A/C.2/62/L.19)، فيما يلي نصه:

* يصدر حاليا تقرير اللجنة بشأن هذا البند في أحد عشر جزءا تحمل الرموز A/62/419 (الجزآن الأول والثاني) و Add.1-9.

141207 141207 07-64118 (A)

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٣/٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢١٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/٢٠٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٢٠٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٨/٢١٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٦٠/١٩٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥،

''**وإذ تشير أيضا** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

''**وإذ تلاحظ** أن البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ أسهم في إذكاء الوعي بالدور المتزايد الذي يمكن أن تؤديه مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فيما يتصل بإمدادات الطاقة العالمية،

''**وإذ تكرر تأكيد** مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١، وإذ تشير إلى التوصيات والاستنتاجات الواردة في خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'') بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة،

''**وإذ ترحب** بالمبادرات الرامية إلى تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها وتكون مجدية من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية، بما يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

''**وإذ تشدد** على أن زيادة استخدام وتعزيز جميع أشكال الطاقة الجديدة والمتجددة لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك أشكال الطاقة، الشمسية الحرارية، والفلطائية الضوئية، وطاقة الكتلة الأحيائية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية، والمدية الجزرية، والمحيطية، والحرارية الأرضية، يمكن أن يسهما إسهاماً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”**وإذ تعترف** بأن التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يمكن أن يتيح خيارات هامة لتوفير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة وإمكانية أكبر للحصول على خدمات طاقة حديثة، على السواء،

”**وإذ تلاحظ** أن التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيا النظيفة المتقدمة، بالإضافة إلى زيادة كفاءة إنتاج الطاقة واستخدامها، يتيح خيارات يمكن أن تحسن الأحوال البيئية العالمية،

”**وإذ تلاحظ أيضا** أن الطلب العالمي على الطاقة يواصل الازدياد، مع تسليمها في الوقت نفسه بأن حصة الطاقة المستمدة من المصادر الجديدة والمتجددة ما زالت منخفضة كثيرا عن إمكاناتها الكبيرة وإذ تبرز، في هذا الصدد، الحاجة إلى استغلال جميع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

”**وإذ تشدد** على الحاجة إلى توفير موارد مالية كافية ومستقرة ويمكن التنبؤ بها وإلى نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى البلدان النامية من أجل إتاحة استخدام مصادر الطاقة بكفاءة وعلى نطاق أوسع، ولا سيما مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

”**وإذ تعترف** بأن لجنة التنمية المستدامة تواصل الاضطلاع بدور محوري كمنتدى لمناقشة واستعراض واقتراح الخيارات المتعلقة بالسياسات واتخاذ الإجراءات الممكنة بشأن مسألة تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة،

”**وإذ تنوه** بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها اللجان الاقتصادية الإقليمية في الترويج لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

”**وإذ ترحب** بالجهود التي تبذلها الحكومات والمؤسسات التي شرعت في سياسات وبرامج تسعى إلى توسيع نطاق استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لأغراض التنمية المستدامة، وإذ تعترف بمساهمات المبادرات الإقليمية وكذلك مساهمات المؤسسات في دعم الجهود التي تبذلها البلدان في هذا الصدد، وبخاصة البلدان النامية،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

”٢ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى تنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ بالكامل بوصفها إطار العمل الحكومي الدولي لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

”٣ - **تشدد** على الحاجة إلى تحسين إمكانية الحصول على طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها ومجدية من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية لأغراض التنمية المستدامة، مع مراعاة تنوع الحالات والسياسات الوطنية والاحتياجات المحددة للبلدان النامية؛

”٤ - **تشدد أيضا** على الحاجة إلى تكثيف أعمال البحث والتطوير لدعم تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، مما سيتطلب زيادة الالتزام من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الحكومات والقطاع الخاص، بحشد الموارد المالية والبشرية للتعجيل بجهود البحث؛

”٥ - **تهيب** بالحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة والجهات صاحبة المصلحة المعنية الأخرى أن تسعى، حسب الاقتضاء، للجمع بين التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة الأكثر نظافة والاستخدام المستدام لمصادر الطاقة التقليدية، التي يمكن أن تلبي الاحتياجات المتزايدة من خدمات الطاقة في الأجل الأطول من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

”٦ - **تشجع** المبادرات الوطنية والإقليمية المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة على تعزيز فرص حصول أشد الناس فقرا على الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وعلى تحسين كفاءة الطاقة والمحافظة عليها من خلال اللجوء إلى مزيج من التكنولوجيات المتاحة، مع المراعاة التامة لأحكام خطة جوهانسبرغ للتنفيذ بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

”٧ - **تهيب** بالحكومات اتخاذ مزيد من الإجراءات لحشد توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا، على النحو المبين في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

”٨ - **تكرر تأكيد** دعوتها لجميع مؤسسات التمويل ذات الصلة والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، ومؤسسات التمويل الإقليمية والمنظمات غير الحكومية إلى أن تدعم، حسب الاقتضاء، الجهود الرامية إلى تنمية قطاع الطاقة في البلدان النامية بالاستناد إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة السليمة بيئيا التي ثبتت فائدتها، مع المراعاة التامة للبنية الإنمائية للاقتصادات المعتمدة على الطاقة في البلدان

النامية، والمساعدة في توظيف معدلات الاستثمارات اللازمة لتوسيع نطاق إمدادات الطاقة خارج المناطق الحضرية؛

”٩ - **تدرك** احتياجات أفريقيا في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان الأفريقية المبذولة من أجل تشجيع إنتاج واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

”١٠ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية عند تنميتها مصادر الطاقة، بما في ذلك الطاقة الجديدة والمتجددة، بجملة وسائل منها تقديم المساعدات المالية والتقنية؛

”١١ - **تحيط علما** بالأنشطة الجارية ذات الصلة بتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة داخل منظومة الأمم المتحدة وتشجعها؛

”١٢ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على مواصلة إذكاء الوعي بأهمية تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك ضرورة تعزيز مصادر جديدة ومتجددة للطاقة، وبالدور المتزايد الذي يمكن أن تؤديه هذه المصادر في توفير إمدادات الطاقة على النطاق العالمي، ولا سيما في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

”١٣ - **تشجع** الأمين العام على مواصلة بذل جهوده للتشجيع على حشد توفير المساعدات المالية والتقنية والتمويل بطريقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها ولتعزيز فعالية الأموال الدولية المتاحة حاليا واستغلالها بالكامل من أجل التنفيذ الفعال للمشاريع الوطنية والإقليمية ذات الأولوية العليا في مجال مصادر الطاقة المتجددة؛

”١٤ - **تؤكد** أن التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة المتاحة واستكشاف مصادر إضافية يتطلب نقل التكنولوجيا ونشرها على نطاق العالم، بوسائل منها التعاون فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي؛

”١٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

”١٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين، في إطار البند المعنون ’التنمية المستدامة‘، البند الفرعي المعنون ’تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة‘.“

٣ - وكان معروضا على اللجنة في جلستها ٣١، المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار بعنوان ”تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة“ (A/C.2/62/L.44)، قدمته نائبة رئيسة اللجنة، ميلاني سانتيزو ساندوفال (غواتيمالا)، استنادا إلى مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/62/L.19 (انظر A/C.2/62/SR.31).

٤ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية (انظر A/C.2/62/SR.31).

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدخل ممثل فرنسا، بصفته ميسراً، تصويبات شفوية على مشروع القرار (انظر A/C.2/62/SR.31).

٦ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/62/L.44 بصيغته المصوبة شفوياً (انظر الفقرة ٩).

٧ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، وعقب اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات ممثلو البرتغال (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وألبانيا والبوسنة والهرسك وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وآيسلندا؛ وأعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أرمينيا وأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا) وبيلاروس وصربيا وكراوتيا (انظر A/C.2/62/SR.31).

٨- ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/62/L.44، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/62/L.19 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٩ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٣/٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢١٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/٢٠٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٢٠٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٨/٢١٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥، وإلى قرارها ٦٠/١٩٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]،

وإذ تلاحظ أن البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ أسهم في إذكاء الوعي بالدور المتزايد الذي يمكن أن تؤديه مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فيما يتصل بإمدادات الطاقة العالمية،

وإذ تكرر تأكيد مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[(٢)] وجدول أعمال القرن ٢١[(٣)]، وإذ تشير إلى التوصيات والاستنتاجات الواردة في خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“)[(٤)] بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة،

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب) القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1، والتصويب) الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ تشير إلى انعقاد مؤتمر بيجين الدولي المعني بالطاقة المتجددة يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، على سبيل المتابعة للمؤتمر الدولي لمصادر الطاقة المتجددة المعقود في بون، ألمانيا، في الفترة من ١ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، **وإذ تلاحظ** عرض حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عقد مؤتمر واشنطن الدولي المعني بالطاقة المتجددة في الفترة من ٦ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠٠٨،

وإذ ترحب بالمبادرات الرامية إلى تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها وتكون مجدية من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية، بما يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشدد على أن زيادة استخدام وتعزيز جميع أشكال الطاقة الجديدة والمتجددة لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك أشكال الطاقة، الشمسية الحرارية، والفلطائية الضوئية، وطاقة الكتلة الأحيائية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية، والمدية الجزرية، والمحيطية، والحرارية الأرضية، يمكن أن يسهما إسهاما كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعترف بأن زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يمكن أن يتيح خيارات هامة لتوفير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة وزيادة إمكانية الحصول على خدمات طاقة حديثة،

وإذ تلاحظ أن التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيا المتقدمة للطاقة النظيفة، بالإضافة إلى زيادة كفاءة إنتاج الطاقة واستخدامها، يتيح خيارات يمكن أن تحسن الأحوال البيئية المحلية والعالمية،

وإذ تعترف بإسهامات مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في خفض انبعاثات غازات الدفيئة، والتصدي لتغير المناخ، الذي يشكل مخاطر وتحديات جسيمة،

وإذ تلاحظ أيضا أن الطلب العالمي على الطاقة يواصل الازدياد في الوقت الذي تسلم فيه بأن حصة الطاقة المستمدة من المصادر الجديدة والمتجددة ما زالت منخفضة كثيرا عن إمكاناتها الكبيرة وإذ تبرز، في هذا الصدد، الحاجة إلى استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

وإذ تشدد على الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لحشد توفير موارد مالية كافية وذات نوعية ملائمة تصل في التوقيت المناسب، وكذلك الحاجة إلى نقل التكنولوجيا المتقدمة

إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل إتاحة استخدام مصادر الطاقة بكفاءة وعلى نطاق أوسع، ولا سيما مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

وإذ تؤكد من جديد أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته وأنه لا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلم بالحاجة إلى تهيئة مناخ موات على جميع المستويات للاستثمار والتمويل المستدام،

وإذ تعترف بأن لجنة التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يزالان يضطلعان بدور محوري كمنتديين لمناقشة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتنمية المستدامة،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها الحكومات والمؤسسات التي شرعت في سياسات وبرامج تسعى إلى توسيع نطاق استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لأغراض التنمية المستدامة، وإذ تعترف بإسهامات المبادرات والمؤسسات الإقليمية واللجان الاقتصادية الإقليمية في دعم الجهود التي تبذلها البلدان في هذا الصدد، وبخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى التنفيذ التام لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ[٤] بوصفها إطار العمل الحكومي الدولي لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

٣ - **تشدد** على الحاجة إلى تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات وموارد طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها وتكون مجدية من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية، مع مراعاة تنوع الحالات وتباين السياسات الوطنية والاحتياجات المحددة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٤ - **تشدد أيضا** على الحاجة إلى تكثيف أعمال البحث والتطوير لدعم تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، مما سيتطلب زيادة الالتزام بحشد الموارد المالية والبشرية للتعجيل بجهود البحث، من جانب الحكومات وجميع الجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة حسب الاقتضاء، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية؛

---

(٥) A/62/208.

٥ - **تهيب** بالحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة أن تسعى، حسب الاقتضاء، إلى الجمع بين زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأكثر نظافة والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية التي يمكن أن تلبي الاحتياجات المتزايدة من خدمات الطاقة في الأجل الأطول من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

٦ - **تشجع** المبادرات العالمية والإقليمية والوطنية المتعلقة بالطاقة الجديدة والمتجددة على تعزيز فرص حصول أشد الناس فقرا على الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وعلى تحسين كفاءة الطاقة والمحافظة عليها من خلال اللجوء إلى مزيج من التكنولوجيات المتاحة، مع المراعاة التامة لأحكام خطة جوهانسبرغ للتنفيذ بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

٧ - **تهيب** بالحكومات اتخاذ مزيد من الإجراءات لحشد توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على النحو المبين في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

٨ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان الأفريقية المبذولة من أجل تشجيع تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وإنتاجها واستخدامها، مع التسليم بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا فيما يتعلق بالحصول على إمدادات وخدمات للطاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها؛

٩ - **تهيب أيضا** بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تطوير واستخدام مصادر الطاقة، بما في ذلك الطاقة الجديدة والمتجددة، بجملة وسائل منها تقديم المساعدة المالية والتقنية؛

١٠ - **تكرر تأكيد** دعوتها لجميع مؤسسات التمويل ذات الصلة والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، ومؤسسات التمويل الإقليمية والمنظمات غير الحكومية إلى أن تواصل تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، إلى الجهود الرامية إلى تطوير قطاع الطاقة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالاستناد إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة السليمة بيئيا التي ثبتت فائدتها، مع المراعاة التامة للبنية الإنمائية للاقتصادات المعتمدة على الطاقة في البلدان النامية، والمساعدة في تحقيق معدلات الاستثمارات اللازمة لتوسيع نطاق إمدادات الطاقة بما في ذلك خارج المناطق الحضرية؛

١١ - **تلاحظ وتشجع** الأنشطة الجارية ذات الصلة بتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة داخل منظومة الأمم المتحدة؛

١٢ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على مواصلة إذكاء الوعي بأهمية تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك ضرورة تشجيع مصادر جديدة ومتجددة للطاقة، وبالدور المتزايد الذي يمكن أن تؤديه هذه المصادر في توفير إمدادات الطاقة على النطاق العالمي، ولا سيما في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

١٣ - **تشجع** الأمين العام على مواصلة بذل جهوده من أجل التشجيع على حشد الموارد المالية، بطريقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها وتوفير المساعدة التقنية بغية تعزيز فعالية الأموال الدولية المتاحة حاليا والاستفادة الكاملة منها وذلك من أجل التنفيذ الفعال للمشاريع الوطنية والإقليمية ذات الأولوية العليا في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

١٤ - **تؤكد** أن التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المتاحة واستكشاف مصادر إضافية يتطلب نقل التكنولوجيا ونشرها على نطاق العالم، بوسائل منها التعاون فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

١٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين، في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''، البند الفرعي المعنون ''تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة''.